

بيان صحفي

٢١ مايو ٢٠١٧

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الأحد الموافق ٢١ مايو ٢٠١٧ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٧٥% و ١٧,٧٥% على التوالي، ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٧,٢٥%، وزيادة سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس أيضا ليصل إلى ١٧,٢٥%.

مازالت مستويات التضخم السنوية تعكس نتيجة الإجراءات الهيكلية التي تم اتخاذها منذ نوفمبر ٢٠١٦، حيث ارتفع التضخم مدفوعا بارتفاعات سعر الصرف وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والتخفيض الذي تم في دعم الوقود والكهرباء والزيادات الجمركية على بعض السلع.

ولقد سجلت المعدلات السنوية للتضخم العام في أبريل ٢٠١٧ نحو ٣١,٤٦%، في حين انعكس انحسار آثار الإجراءات الهيكلية على المستوى الشهري، حيث انخفض معدل التضخم الشهري من أعلى نقطة له في نوفمبر ٢٠١٦ والتي سجلت ٤,٨٥% حتى وصل إلى ١,٦٩% في شهر أبريل ٢٠١٧. أما بالنسبة للتضخم الأساسي، فقد سجل المعدل السنوي ٣٢,٠٦% في أبريل ٢٠١٧، في حين انخفض المعدل الشهري ليسجل ١,١٠% في أبريل ٢٠١٧ مقارنة بمعدل ٥,٣٣% في نوفمبر ٢٠١٦.

وقد ساهم قرار البنك المركزي بزيادة أسعار الفائدة في نوفمبر ٢٠١٦ بنحو ٣% واستمرار عمليات امتصاص فائض السيولة قصيرة الأجل في تحسن معدل التضخم الشهري. وعلى الرغم من تراجع المعدلات الشهرية بشكل ملحوظ، يرى البنك المركزي أن الانخفاض مازال غير كافي لتحقيق المعدل المستهدف للتضخم على المدى المتوسط. ويستهدف البنك المركزي الوصول بمعدل التضخم العام السنوي إلى مستوى ١٣% (+/- ٣%) في الربع الأخير من عام ٢٠١٨.

وبناء على ما تقدم، ومن أجل تحقيق معدل التضخم المستهدف الذي أعلن عنه البنك المركزي اليوم ولأول مرة، قررت لجنة السياسة النقدية إقرار زيادة أخرى في أسعار الفائدة الأساسية للبنك المركزي. ويتم استخدام أدوات السياسة النقدية للسيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخمية والآثار الثانوية لصدمات العرض التي قد تؤدي إلى انحراف عن معدلات التضخم المستهدفة.

وعلى الرغم من تقييد الأوضاع النقدية، تشير المؤشرات إلى تحسن أداء النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة. فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٣,٩% خلال الربع الثالث من ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل ٣,٨% و ٣,٤% خلال الربع الثاني والأول من ذات العام المالي على التوالي، ومقابل ٣,٦% خلال الربع الثالث من ٢٠١٥/٢٠١٦. وجاء ذلك متمشيا

مع انخفاض معدلات البطالة الى ١٢,٠% خلال الربع الثالث من ٢٠١٧/٢٠١٦ من ١٢,٤% و١٢,٦% خلال الربع الثاني والأول من ذات العام المالي على التوالي.

وفي ضوء ما سبق، ترى لجنة السياسة النقدية أن رفع المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي المصري يتسق مع تحقيق المسار المستهدف لانخفاض معدل التضخم. وتؤكد اللجنة أن هدف تلك السياسة هو تقييد الأوضاع النقدية لاحتواء التضخم الضمني بعد استبعاد صدمات العرض، والذي يتأثر بتوقعات التضخم والضغط الناجمة من جانب الطلب، وليس لتحديد آثار الصدمات الناجمة من جانب العرض.

وستتابع اللجنة عن كثب كافة التطورات الاقتصادية والنقدية وتوازنات المخاطر، ولن تتردد في تعديل سياستها لتحديد من الانحرافات الصعودية أو النزولية المتوقعة عن معدل التضخم المستهدف.

قطاع السياسة النقدية

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg